المنتدى العربي للمرأة العاملة

تحت عنوان

"التمكين من منظور التنمية المستدامة"

القاهرة ، جمهورية مصر العربية

6-7 نوفمبر 2019

التقرير الختامي

المقدمة

" التنمية المستدامة ليست خياراً وإنما ضرورة في ظل المتغيرات التي تمر بها المنطقة العربية"

عقدت منظمة العمل العربية **المنتدى العربي للمرأة العاملة** تحت عنوان "التمكين من منظور التنمية المستدامة" بمدينة القاهرة، جمهورية مصر العربية خلال الفترة 6-7 نوفمبر 2019 ، عُقد منتدى المرأة العاملة في ظل متغيرات تمر بها المنطقة العربية ، هذا بالإضافة إلى وجود الكثير من التحديات الإقتصادية التى تحاول الحكومات العربية التغلب عليها والتي تؤثر على كل من الرجال والنساء معا، فضلا عن التحديات النوعية المتقاطعة التي تواجهها المرأة العاملة ؛ ففي ظل وجود أزمات إقتصادية فى عدد من الدول العربية ، ونسب بطالة متفاوتة ، وشروط عمل غير لائقة، وثقافة مجتمعية تمييزية، تتعرض المرأة العربية لأشكال متقاطعة ومتداخلة من التمييز الأمر الذي يفقدها القدرة على الدخول والمنافسة في سوق العمل مما يؤثر على الإقتصاد ويُعطل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. من هنا تأتي أهمية عقد هذا المنتدى الذي يناقش بشكل عملي قضايا المرأة العاملة في إطار شامل ومترابط مع أهداف التنمية المستدامة (2030)، راصداً كل العوامل التي تؤدي إلى تهميش المرأة العاملة، واضعاً في الإعتبار التباينات الموجودة بين الدول العربية المختلفة وذلك لمحاولة إيجاد بدائل وحلول لتحقيق التمكين الإقتصادي للنساء العربيات.

لذا سعى المنتدى إلى تحقيق عدد من الأهداف، وهي:

- تعزيز ما تحقق بموجب تشريعات العمل العربية عبر إنتاج أدوات وآليات لمتابعة تطبيق هذه التشريعات لضمان مشاركة المرأة الفعلية فى التنمية،
- تحفيز منظمات العمال وأصحاب الأعمال لدعم وجود المرأة في مراكز صنع القرار للدفاع عن حقوقها،
- تعزيز قدرات رائدات الأعمال لتمكينهن من إدارة مشاريعهن والتصدي للعقبات التي تواجههن أثناء العمل،
- تيسير إدماج النساء في الإقتصاد الرقمي؛ التسويق الإلكتروني لمشاريع صاحبات الأعمال،
- تعزيز دور الإعلام في دعم مشاركة المرأة العربية العاملة في التنمية.

فخلال المنتدى تمكن المشاركون والمشاركات من مناقشة العقبات التي تواجه المرأة العاملة، والإنجازات التي تحققت وذلك للبناء عليها، واقتراح عدد من التوصيات التى ستسعى منظمة العمل العربية بالتعاون مع شركائها في هذا المجال إلى تحقيقها.

يتناول هذا التقرير بالعرض والتحليل أعمال المنتدى من خلال عرض القضايا والأفكار الأساسية التى طُرحت سواء في الجلسات العامة أو الحلقات النقاشية أو خلال العروض القطرية، مع إرفاق كل الوثائق الخاصة بالمنتدى عبر موقع منظمة العمل العربية للرجوع لها عند الحاجة إليها.

العرض التحليلي :

"إن النساء العربيات يحرزن مكتسبات، ولكنهن لم يحققن إمكاناتهن الكاملة في المساهمة لازدهار الدول العربية وقوتها"

إن قدرة المرأة – كفرد - على الفعل، والصور التي تمثل هذه القدرة متعددة وذات مستويات مختلفة، فمن هذه المستويات؛ حضور وتمثيل مصالح المرأة في السياسات القومية، والإقليمية، ومن المستويات الأخرى تلك الصور التي تظهر بها المرأة في وسائل الإعلام، كما أن تمتع النساء بالمواطنة والمساواة القانونية يُعد من المستويات الهامة التي تعكس مدى قدرة المرأة في إبراز صوتها وحضورها.

وتُعد قضية التمكين بشكل عام والتمكين الإقتصادي على وجه الخصوص من القضايا ذات الأولوية والتي تعكس موقع المساواة بين النساء والرجال والوقوف على الفجوات التي تعتري تحقيقها في المنطقة العربية. من هنا تأتى أهمية المنتدي العربي للمرأة العاملة الذي نظمته منظمة العمل العربية، حيث يؤصل لمفهوم التمكين الإقتصادي للمرأة وربطه بأهداف التنمية المستدامة، والتي تسعى بأهدافها السبعة عشر إلى إحداث تغيير إيجابي عالمي بحلول 2030 في العديد من المجالات ؛ السياسية والإجتماعية والإقتصادية لتحسين نوعية الحياة، وتطوير قدرات الرجال والنساء لتوسيع خيارتهم في الحياة.

إن أهداف التنمية المستدامة (2030) هي حزمة مترابطة من الأهداف التي لا يمكن فصلها عن بعضها البعض، ويقع هدف تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والعمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع وتحقيق المساواة في قلب عملية التنمية الساعية إلى التغيير، ومن هذا المنطلق استند "المنتدى العربي للمرأة العاملة" إلى فرضية أساسية وهامة وهى الارتباط العميق بين قضية التمكين الاقتصادي و المساواة بين الجنسين (في مجال العمل على وجه الخصوص) وبين أهداف التنمية المستدامة وذلك استنادا إلى واقع فعلي أساسه أن قضايا المرأة -وخاصة القضايا المتعلقة بالتمكين الإقتصادي- ليست منفصلة عن قضايا المجتمع؛ فالمرأة هي نصف المجتمع، كما أنها نصف الثروة

البشرية في أي دولة، وتشارك في دفع عملية التنمية مشاركة فعالة، وبالتالي فإن قضاياها ليست قضايا منفصلة عن قضايا المجتمع وإنما تتقاطع مع سائر القضايا المجتمعية الأخرى. وتمكينها الإقتصادي سيساهم في تطوير عملية التنمية وإحداث تغيير نوعي في مستوى حياة الأفراد رجالا ونساءً.

وبالرغم من أن قضية التمكين الإقتصادي للمرأة يقع في أولوية الحكومات العربية إلا أنه مازال تبرز العديد من التحديات التي تؤثر بالسلب على قدرة المرأة العربية على المشاركة الفعالة في الحياة الإقتصادية ، لذا عقد هذا المنتدى الذي يرتكز على محورين أساسين كما جاء في كلمة الختام لسعادة الأستاذ / فايز علي المطيري " المدير العام لمنظمة العمل العربية"؛

أولهما: السعي لرصد الصعوبات التي تقف عائقاً أمام مساهمة المرأة الفعالة في تنمية مجتمعها ورصد الأسباب الكامنة ورائها بُغية معالجتها والحد من آثارها ،

وثانيهما: الوقوف على المتطلبات والآليات العملية لتفعيل دور المرأة ودمجها في سوق العمل وتعزيز مشاركتها في مختلف المجالات .

ويتناول هذا الجزء من التقرير أهم **التحديات** التي تواجه المرأة العربية، **والبدائل** التي يمكن أن تساهم في زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال إزالة العقبات التي تواجهها، مع مراعاة أن توفر هذه البدائل قدر من الاختيار والحرية حتى يتسنى التمهيد أو العمل على تمكين المرأة اقتصاديًا وليس فقط زيادة المشاركة في سوق العمل، وذلك استنادا على الأوراق المقدمة في المنتدى.

التحديات

1. **الفجوة في الأجور بين الرجل والمرأة** ؛ تعد المرأة العاملة العربية خاصة في المناطق الريفية يد عاملة رخيصة، لكون امكانيات العمل المفتوحة أمامها محدودة، حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن المؤسسة العربية لحقوق الانسان، أن معدل أجر المرأة العاملة في معظم الدول بالمقارنة مع أجور الرجال، يتراوح بين 30 الى 70% من أجورهم. ورغم هذه المعوقات إلا أنه من المؤكد أن عمل المرأة هو ضرورة فرضتها الظروف الحالية وخاصة في المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة المرأة المعيلة .

2. **ظروف العمل غير اللائقة**؛ تشير الإحصائيات الي أن نسبة المرأة العاملة في القطاع غير المنظم تقدر بحوالي 70%، الأمر الذي يعرضها إلى الاستغلال والقبول بأجور متدنية، والحرمان من الحماية التعاقدية وحقوق العمل والمزايا الخاصة أضف إلى هذا إمكانية تعرضها للتحرش في أماكن العمل دون وجود آلية قانونية فعالة تلجأ لها.
3. **تأثير الدور الرعائي على عمل المرأة**، تواجه المرأة العاملة في بعض الدول مناخ عمل طارد بسبب الطبيعة المحافظة لأدوار الجنسين وعدم مساندة تكلفة الإنجاب ورعاية الأسرة، لذا نجد دعوات من النساء أنفسهن وخاصة الفتيات الصغيرات إلى المكوث في المنزل، الأمر الذي يعرقل بشكل خطير المشاركة العملية للمرأة في القوى العاملة.
4. **غياب أداة قانونية ناظمة لعمل رائدات الأعمال**؛ تكتسب ريادة الأعمال أهمية متزايدة باعتبارها وسيلة بديلة لتمكينهن اقتصاديا، إلا أننا نفتقد للمعلومات المفصلة عن النساء صاحبات الأعمال من حيث تسجيلها بشكل منتظم/غير منتظم، وأحجام الأعمال التجارية وحجم الشركة.... ألخ. إن نسبة كبيرة من النساء العاملات يعملن لحسابهن بمفردهن وليس كصاحبات أعمال- بإستثناء بعض الحالات- لذا فالمرأة العربية في احتياج لإطار قانوني ناظم ليكفل حقوق رائدات الأعمال.
5. **معالجة وسائل الإعلام لقضية عمل المرأة** ؛ تساهم وسائل الاعلام في تكريس صور نمطية للمرأة العاملة في أطراف الإنتاج الثلاثة " حكومات وأصحاب أعمال ونقابات عمالية " الأمر الذي يساهم في تصدير صورة غير حقيقية عن المرأة العاملة.. هذا بالإضافة إلى إهتمام الإعلام بالأدوار النمطية للمرأة والمحصورة في الطبخ والأزياء ، الأمر الذي يساهم في تشكيل وعي جماهيري زائف إتجاه قضايا المرأة ودورها في المجتمع.

البدائل الاستراتيجية المطروحة لتجاوز التحديات :

تبلورت هذه البدائل من التوصيات العامة للمنتدى والتي سيتم إدراجها بالتفصيل في الجزء الخاص بها :

البديل الأول

تفعيل الدور الرقابي؛ تكوين مرصد وطني وإقليمي لمراقبة واقع وظروف المرأة في سوق العمل، الأمر الذي سيساهم في رصد كل الإنتهاكات التي تتعرض لها المرأة العاملة، وعمل التدخلات اللازمة للحد منه هذه الإنتهاكات.

البديل الثاني

التوسع في أنماط العمل المرن؛ في ظل الظروف الإجتماعية والإقتصادية التي تحيط بالمرأة علينا إعادة النظر في هيكل سوق العمل وإنتاج حلول مختلفة لتمكين المرأة من المساهمة في سوق العمل وفي نفس الوقت تساهم في الإقتصاد الرعائي، فمثلا يمكن التشجيع على العمل من المنزل مع الإحتفاظ بكل حقوقها، أو الإكثار من العمل نصف الوقت دون أن تخسر فرص التدريب أو الترقي في عملها، الأمر الذي سيتيح للمرأة القدرة على اختيار الشكل الأنسب لها ولظروفها وتشجيعها على زيادة مساهمتها في سوق العمل.

البديل الثالث

إدماج الإقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن البناء التشريعي للدول العربية، بحيث يتم إصدار تشريع موحد ناظم لكافة أمور هذا النمط من الاقتصاد مستند إلى المبادئ الدولية الناظمة له، ولأن هذا البديل طويل الأمد يمكننا إقتراح بديل متوسط الأمد لحين تحقيق هذا البديل: **وهو**توفير التسهيلات المادية والفنية لمجموعات من النساء لتكوين مشاريع جماعية صغيرة.

البديل الرابع

إصدار أداة قانونية (اتفاقية أو توصية) خاصة بريادة الأعمال النسائية، وذلك لتنظيم كافة الأبعاد التشريعية المتعلقة بريادة الأعمال النسائية في إطار قانوني ناظم بما يكفل حقوق رائدات الأعمال.

البديل الخامس

تفعيل الدور التنموي للإعلام؛ ويمكن الإستناد إلى السياسات والآليات المطروحة فى الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة 2030 (المحور الإعلامي التوعوي)

سير عمل الجلسات

يتناول هذا الجزء من التقرير عرض مكثف لسير عمل الجلسات التى استمرت على مدار اليومين (فترة انعقاد المنتدى)؛ حيث يحتوي على:-

- **محاور الجلسات لكل يوم،**
- **القضايا والأفكار التي تم طرحها خلال الجلسات العامة،**
- **الخبرات والتجارب التى طُرحت فى العروض الإقليمية،**

– **وأخير: التوصيات العامة التي عرضت على المشاركين والمشاركات في الجلسة الأخيرة.**

اليوم الأول

افتتح أعمال المنتدى سعادة الأستاذ/ فايز علي المطيري "المدير العام لمنظمة العمل العربية"، وألقت الأستاذة/آمال عبد الموجود " وكيلة وزارة القوى العاملة للعلاقات الخارجية" كلمة سعادة وزير القوى العاملة الأستاذ " محمد محمود سعفان"، كذلك ألقت الأستاذه النائبة "مايسة عطوة" الأمينة العامة للجنة شئون عمل المرأة العربية كلمة، وألقى الوزير المفوض " محمد خير" مدير إدارة المنظمات والإتحادات العربية كلمة الأمين العام لجامعة الدول العربية. أكدت كل الكلمات الإفتتاحية على أن قضية تمكين المرأة تقع كأولوية على أجندة الحكومات ومنظمة العمل العربية فتمكين المرأة العربية وحصولها على حقوقها عبر إلغاء كافة أشكال التمييز التي تتعرض لها هو الضمان الحقيقي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة (2030).

تخلل أعمال جلسة الإفتتاح فيلم تسجيلي قصير، يتناول أهداف وفاعليات منظمة العمل العربية، وأبرز الفيلم مدى إهتمام المنظمة بقضايا المرأة العربية وعلاقتها بأهداف التنمية الشاملة لكل أفراد المجتمع، كما عرض الفاعليات والأنشطة التي تقوم بها المنظمة لدعم المرأة العاملة.

وفي ختام الجلسة افتتح سعادة الأستاذ/ فايز المطيري المعرض النسائي الحرفي لرائدات الأعمال العربيات، والذي أقيم على هامش أعمال المنتدى.

عقب جلسة الإفتتاح بدأت أعمال المنتدي، وفيما يلي نرصد **محاور جلسات اليوم الأول؛**

1. رؤية وتوجه منظمة العمل العربية في العمل على قضايا المرأة.
2. واقع المرأة العربية (خبرات عربية من ليبيا- فلسطين- الجزائر).
3. دور المؤشرات المستجيبة للنوع الإجتماعي لقياس مستوى مشاركة المرأة في سوق العمل.
4. دور الإقتصاد الإجتماعي والتضامني في تحقيق التمكين الإقتصادي للمرأة.
5. واقع ريادة الأعمال النسائية، وفرص تطويرها.
6. دور الإعلام التنموي في دعم حقوق المرأة.

القضايا والأفكار التي طرحت خلال الجلسات العامة،

تناول اليوم الأول عدد من التحديات التي تحول دون مشاركة المرأة العربية بشكل كامل في سوق العمل، وذلك خلال جلستين صباحيتين؛ ترأست الجلسة الأولى معالي العين/ رابحة الدباس "رئيسة لجنة المرأة- بمجلس الأعيان الأردني". وترأست الجلسة الثانية الدكتورة/ منى الحديدي "أستاذة

اتلاعلام بجامعة القاهرة "، هذا بالإضافة إلى عقد ثلاث حلقات نقاشية خلال فترة بعد الظهر (مرفق الجدول المفصل).

فيما يلي عرض للتحديات التي طُرحت خلال الجلسات والحلقات النقاشية:

أولا: معوقات التمكين الإقتصادي؛ تواجه المرأة العربية معوقات كثيرة لتحقيق التمكين الإقتصادي من أهم هذه المعوقات عدم تقدير دورها الرعائي (رعاية الأسرة والأطفال) حيث ينظر إليه بإعتباره دورها الأساسي بالإضافة إلى عدم تقييمه أو أخذه في الإعتبار من الناحية الإقتصادية، فضلا إلى اضطرارها للعمل في ظل شروط وظروف غير لائقة - خاصة المرأة التي تعمل في القطاع غير المنظم- والتي تحرمها من الحصول على حقوقها سواء فى المساواة في الدخل مع الرجل أو الحصول على حماية تأمينية وإجتماعية، علاوة على حرمانها من فرص الحصول على التدريب وإكتساب الخبرات اللازمة للترقي والتطور في عملها،

ثانيا: التمييز بين النساء والرجال على مستوى السياسات؛ إن تطبيق سياسات لا تراعي المساواة بين الجنسين وتغفل الإحتياجات الفعلية للمرأة يؤدي إلى إنتاج ممارسات تميزية، ولا يمكننا الخروج من هذه الإشكالية إلا من خلال مراجعة هذه السياسات لتكون مستجيبة لبُعد المساواة بين الجنسين بالإضافة إلى إتخاد حزمة من الإجراءات للقضاء على هذا التمييز، مع توفير معلومات وبيانات احصائية مستجيبة للنوع الإجتماعي لقياس مدى مشاركة المرأة العربية في سوق العمل، كذلك فإن غياب احصائيات ومؤشرات مستجيبة للنوع الإجتماعي تعوق قدرة المنظمات المعنية بالتمكين الإقتصادي للمرأة من متابعة تطبيق القوانين والإتفاقيات التي تُعد مكتسبات للمرأة العربية، وبالتالي فهناك فرص يمكن أن تهدر نظرا لغيات مؤشرات مستجيبة للنوع الإجتماعي قادرة على متابعة وتقييم مدى تقدم المرأة في الإنخراط في سوق العمل.

ثالثا: عدم توفر المعلومات الخاصة بسوق العمل بشكل سهل وبسيط أمام المرأة؛ فكثير من النساء لا يمتلكن الأدوات المعرفية اللازمة لإستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الأمر الذي يؤدي إلى استبعادهن من المنافسة ويضعف قدرتهن على الحصول على التمويل اللازم في حالة احتياجهن للقيام بمشروعاتهن الخاصة، هذا بالإضافة إلى عدم تيسر وصولهن إلى الأسواق وتمتعهن بشبكات إتصال كافية لتسويق منتجاتهن.

رابعا: تكريس صورة نمطية للمرأة في الإعلام؛ الأمر الذي يؤدى إلى إنتاج صورة ذهنية لدي المجتمع عن دور المرأة والذي يقتصر فقط في الدور الرعائي. هذا بالإضافة إلى تسفيه إحتياجات المرأة التى يصورها الإعلام على أنها تقتصر فقط على الحصول على زوج أو القيام بالتسوق

والإهتمام بالموضة... الخ. هذه الصورة المغلوطة عن المرأة تتسبب في عدم طرح قضاياها الحقيقية على مختلف المنصات الإعلامية.

العروض القطرية :

عُرض خلال اليوم الأول خبرة كل من مصر وليبيا والجزائر وفلسطين فى التمكين الإقتصادي للمرأة، وقامت ممثلات الدول بعرض الإنجازات التي وصلت إليها كل دولة؛ وفيما يلي رصد لعدد من الإنجازات:

- إنشاء وحدة للمساواة بين الجنسيين والقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة بمصر، وذلك بموجب القرار الوزاري رقم (1) لسنة 2019 ، والتنسيق والتعاون مع المجلس القومي للمرأة والجهات ذات الصلة.
- عقد ندوات توعية لأصحاب الأعمال عن مدى أهمية تمكين المرأة على المستوى الإقتصادي، وتأثيره على الإقتصاد.
- المصادقة على قانون للتمكين الإقتصادي في يناير 2019 في فلسطين، والذي يشمل المرأة العاملة.
- تشجيع المرأة للدخول في سوق العمل في ليبيا خاصة بعد الثورة، وتحفيزها على المشاركة في بناء إقتصاد الدولة.

اليوم الثاني

تناول اليوم الثاني عدد من المحاور التى تبرز مدى أهمية حضور النساء فى مراكز صنع القرار، والتحديات التي تواجهها لإثبات حضورها والتعبير عن إحتياجاتها بنفسها دون تمثيل زائف لا يعبر عن مشاكلها، وذلك خلال جلستين صباحيتين؛ ترأست الجلسة الأولى الأستاذة/ سناء زايد "مستشارة لجنة شئون عمل المرأة العربية"، وترأست الجلسة الثانية الأستاذة/ نرجس لوباريس "مديرة جامعة الغرف التجارية والصناعية بالمغرب".

حضرت الجلسة الختامية سعادة وزيرة الهجرة السيدة/ نبيلة مكرم؛ حيث أشادت بجهود منظمة العمل العربية وأكدت على تميز المرأة العربية في كل المواقع، كذلك ألقى سعادة الأستاذ/ فايز علي المطيري- المدير العام لمنظمة العمل العربية؛ حيث وعد بقيام منظمة العمل العربية ببذل كل الجهود للعمل على التوصيات التي خرجت من المنتدي،

انتهت أعمال المؤتمر بعرض التوصيات العامة التى خرجت من خلال المناقشات والجلسات والإعلان عن أفضل مشروعات رائدات الأعمال المشاركات في المعرض ، وتم منحها شهادة تقدير ودرع تكريم من المنظمة ، فيما يلى تلخيص لسير عمل اليوم الثاني.

المحاور:

- **أهمية حضور النساء في التشكيلات النقابية.**
- **دور الهيئات الإقليمية والدولية في تمكين المرأة على المستوى الإقتصادي.**

القضايا والأفكار التي طرحت خلال الجلسات العامة،

أولا: إشكاليات انضمام المرأة للتشكيلات النقابية؛ تتزايد نسبة النساء النشيطات في سوق العمل مقابل غياب في تحسين ظروف العمل والحماية الاجتماعية فهن أولى ضحايا تقلبات وهشاشة سوق العمل ومحدودية السياسات التنموية والإقتصادية مثل التسريح والطرد والبطالة، وبالرغم من هذا إلا أننا نجد أن تمثيل المرأة فى مستوى الهياكل الوسطى والعليا للتشكيلات النقابية ضعيف الأمر الذي يؤثر على حضورها وتمثيل مصالحها ومن ثَم الضغط للحصول على حقوقها. يرجع عدم حضور النساء بقوة في التنظيمات النقابية لعدد من الأسباب منها؛ تقسيم الأدوار ين الرجال والنساء والذي يتطلب من النساء تحمل مسئولية الدور الرعائي بمفردهن بإعتبار أن هذا الدور هو دورهن الأساسي، هذا بالإضافة إلى الأفكار السائدة المغلوطة حول عدم قدرة المرأة على تحمل المسؤوليات النقابية الأمر الذي يتسبب فى ضعف ثقتها بنفسها والبعد عن الإنضمام للتنظيمات النقابية بالرغم من أن وجود النساء في مثل هذه التنظيمات يتيح لهن فرصة القيام بالمفاوضة الإجتماعية ويساعدهن على تمثيل أنفسهن دون وصاية من أحد.

ثانيا: تدخلات الهيئات الإقليمية والدولية لتمكين المرأة على المستوى الإقتصادي؛ رغم خصوصيات كل دولة والتباين بين المناطق في الوطن العربي إلا أنه يتضح أن تبعات سوق عمل الشباب والشابات متشابهة في غالبية اقتصاديات المنطقة، فلم تجد الدول حلول حتى الآن لعدد من التحديات التي تواجهها مثل، زيادة مستويات البطالة، ضعف فرص مشاركة الشابات في سوق العمل... الخ. في ظل هذه التحديات لا تستطيع جهة أو سياسة واحدة إيجاد حل جذري، لذا تلعب الهيئات الإقليمية والدولية دورا هاما - من خلال المبادرات التي تطلقها- في عمل تدخلات تساهم فى تقليل حجم المشكلة بالتعاون مع حكومات الدول العربية. وهذه التدخلات قد تتمثل في بناء قدرات الشابات لتأهيلهن لسوق العمل ومساعدتهن على إيجاد التمويل اللازم لتأسيس مشروعاتهن

الخاصة هذا بالإضافة إلى إكسابهن مهارات المفاوضة الجماعية، إبراز أهمية التشكيلات النقابية للتعبير عن قضاياهن. مفاوضة أصحاب العمل لتوفير ظروف عمل لائقة. لكن لا يمكن أن تحقق هذه التدخلات أهدافها في حالة عدم وجود إرادة قوية تسعى لتغيير جذري لذا يجب إحداث حالة من التعاون المشترك حقيقى بين هذه الهيئات والحكومات للمساهمة في إيجاد حلول لهذه الأزمات التي تؤثر على تحقيق تنمية حقيقية.

ثالثا: الإستراتيجة العربية للنهوض بعمل المرأة؛ استنادا إلى الإتفاقيات ومواثيق العمل العربية وتنفيذا لتوصيات لجنة شئون المرأة أعلنت منظمة العمل الدولية عن الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة والتى تُعد وثيقة هامة يمكن الإستناد إليها عند وضع خطط عمل وتدخلات لتمكين المرأة العربية على المستوى الإقتصادي (مرفق الإستراتيجية)

العروض القطرية :

عُرض خلال اليوم الثاني خبرة كل من تونس والبحرين والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات، والعراق وأوضحت المتحدثات موقع النساء فى كل دولة، واشرن إلى المكتسبات التي حصلت عليها المرأة في هذه الدول. إلا أنه بالرغم من إحراز تقدم ملحوظ لأوضاع النساء في هذه الدول إلا أنه مازالت هناك تحديات على النساء تجاوزها ، كذلك على المرأة العربية أن تحافظ على المواقع الهامة التي اكتسبتها على مستوى حضورها في التنظيمات النقابية.

التوصيات العامة

بنهاية أعمال المنتدى تم عرض التوصيات العامة على المشاركات والمشاركين لإقرارها وذلك تمهيدا للقيام بإتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه التوصيات، وفيما يلي نص التوصيات العامة كما تم عرضها في الجلسة الختامية.

انطلاقاً من إيمان منظمة العمل العربية بأن قضية تمكين المرأة قضية ذات أبعاد تنموية ومجتمعية شاملة،واستنادا إلى أهداف التنمية المستدامة خاصة التي تركز على القضاء على الفقر والمساواة بين الجنسين وتعزيز العمل اللائق وانطلاقا من الإستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة 2030 والتى أطلقتها منظمة العمل العربية خلال هذا المنتدى ومن خلال الأوراق والمداخلات القيمة التى قدمها السادة الخبراء والمناقشات الثرية من السادة المشاركين والمنظمات العربية والدولية والمهتمين بقضايا المرأة العاملة فى الوطن العربي، **يؤكد المشاركون على ضرورة التعاون والتنسيق والتشبيك بين كافة الجهات الفاعلة من أجل صياغة عقد اجتماعى عربى يدعم المساواة ويعزز حقوق المرأة العاملة في الدول العربية .**

وذلك من خلال العمل على تنفيذ التوصيات التالية :

أولا: على المستوى التشريعي :

- إصدار أداة قانونية عربية (اتفاقية أو توصية) خاصة بريادة الأعمال النسائية ، وذلك لتنظيم كافة الأبعاد التشريعية المتعلقة بها في إطار قانوني ناظم يكفل حقوق رائدات الأعمال ويسهل وصولهن إلى الموارد اللازمة لانجاح مشروعاتهن .
- دعوة الدول العربية إلى إدماج الاقتصاد الاجتماعي والتضامني ضمن البناء التشريعي للدول العربية، بحيث يتم إصدار تشريع خاص لهذا القطاع ينظم العمل ويضمن حقوق العاملين فيه .
- تطوير البنية التشريعية الخاصة بشروط وظروف عمل المرأة العربية بحيث تشمل المرأة الريفية والمرأة العاملة في القطاع غير النظامي لتتماشى مع المتغيرات الحديثة في أسواق العمل تحفظ حقوق المرأة عند انخراطها في الأنماط الجديدة للعمل .
- تحديث أنظمة الضمان الاجتماعي بشكل يحقق التكافؤ بين الجنسين ويعمل على الحد من كافة مظاهر التمييز .

ثانيا: على مستوى الإجراءات وآليات التنفيذ والمتابعة

- تطوير منظومة المؤشرات المستجيبة للنوع الإجتماعى بهدف وضع وتقييم البرامج الرامية إلى زيادة إسهام المرأة في العمل.
- تطوير وسائل عمل الهيئات الرقابية في الرصد والإبلاغ عن التعديات والإستغلال الذي تتعرض له المرأة في سوق العمل، ووضع آليات عربية لتطوير أنظمة تقييم الأداء المبنية على الإنتاجية والكفاءة .
- إيجاد وتطوير الآليات اللازمة لتحفيز وتشجيع الإقراض الموجه للمرأة (الإقراض الجاذب)، والمخصص للمشروعات النسائية التقليدية والقائمة على التكنولوجيا.
- تطوير آليات لضمان زيادة تمثيل النساء فى المواقع القيادية النقابية وذلك بالإستفادة من تجارب الدول العربية المختلفة في هذا المجال .

ثالثا: على مستوى بناء القدرات

- ضرورة تكثيف الدورات التدريبية على المستوى القطري لتدريب لجان المرأة بالإتحادات العمالية على أساسيات العمل النقابي وآليات الوصول إلى مواقع قيادية في اتحاداتهم.
- بناء قدرات المرأة العاملة في مجال اقتصاد المعرفة لما له من أهمية كبيرة في العملية الإنتاجية والتسويقية والترويجية لمشاريع النساء الصغيرة والمتوسطة.

رابعا: على المستوى الإعلامي :

- دعوة الدول العربية لتبنى السياسات والآليات المطروحة فى الاستراتيجية العربية للنهوض بعمل المرأة 2030 (المحور الإعلامي التوعوي)
- دعم برامج وحملات إعلامية متخصصة للترويج لقطاع الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي لنشر التوعية والثقافة المجتمعية بأهمية هذا القطاع بالنسبة للنساء والشباب.
- تصميم وتنفيذ برامج تدريبية متخصصة للعاملين في المجال الاعلامي وتدريبهم لخلق منظومة عربية قائمة على الاعلام التنموي المستجيب للنوع الاجتماعي .

- التسويق الاعلامي للمبادرات التنموية والاستثمارات النسائية العربية الناجحة وتعميمها، والتوعية بدور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في توفير فرص العمل.
- دعوة منظمة العمل العربية وكافة المنظمات الشريكة لعقد منتدى إعلامي لمناقشة صورة المرأة العربية في الإعلام وإبراز النماذج الناجحة في هذا المجال.

المرفقات

يرجي الدخول على موقع منظمة العمل العربية للإطلاع على كل المرفقات

www.alolabor.org/womenforum